

تقديم وزير المالية: الدكتور يوسف بطرس غالى

للعام الرابع على التوالي، تحرص وزارة المالية على أن تقدم سجل أدائها خلال عام مالي سابق، ورؤيتها للتطوير والعمل خلال عام قادم، وهو تقليد يرتكز إلى حقيقة هامة مؤداها أن التواصل والتفاعل المجتمعي مع ما تطرحه الحكومة من سياسات وبرامج، إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى الشفافية والوضوح فى طرح رؤى وأفكار الإصلاح، والقدرة على إتاحة وتداول المعلومات المرتبطة بذلك، وهو ما يؤسس في النهاية لحوار هادف وفاعل بين صانع القرار والمواطن باعتباره الهدف النهائي لسياسات الإصلاح ومبادرات التطوير.

لقد كانت أبرز نجاحات سياسات إصلاح مالية الدولة التي تبنتها الحكومة منذ عام ٢٠٠٤، ليس فقط تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، وإنما أيضاً فى الأولوية التي تمنحها السياسة المالية للجانب الاجتماعي والإنساني لمسيرة الإصلاح الاقتصادي وضمان استفادة الجميع من مكاسبه، ورفع مستوى وجودة معيشة المواطنين. ولعل هذا هو ما مكننا من التعامل الناجح للحد من وصول آثار الموجة التضخمية العالمية خلال الفترة الماضية إلى المواطن المصري.

وفى ظل تطور الأزمة المالية العالمية الراهنة، واتخاذها أبعاداً أكثر تعقيداً، فقد تعاملت الحكومة مع ما أفرزته من مشكلات وتحديات، وهو ما يؤكد قدرة الاقتصاد المصري على تجاوز هذه المرحلة بسلام، استناداً إلى التطوير المستمر للقدرات التنافسية للاقتصاد القومي، لزيادة معدلات التشغيل، وتحسين الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية لمختلف الأنشطة، واستخدام أدوات السياسة المالية في زيادة موارد الدولة. وذلك كله من خلال دور متطور ومتعاظم للدولة على النحو الذي يعظم من استفادة جميع فئات المجتمع.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير لمصر والمصريين،،

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى